



جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الوزير

قرار وزاري رقم (٤٦٠) لسنة ٢٠١٨م

بتعديل القرار الوزاري رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦م

المعدل بعض مواد القرار الوزاري رقم ١٩١٩ لسنة ٢٠١٦م

بشأن شروط وإجراءات الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الحالات المستثناة
من الحظر الوارد بقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته على الأراضي الزراعية في
الوادي والدلتا والأراضي الجديدة المستصلحة والمنزرعة وما في حكمها.

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي :-

- بعد الاطلاع على قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ م وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ م بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ م بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .
- وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ م بشأن الأراضي الصحراوية ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ م بشأن المنفعة العامة .
- وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ م في شأن أحكام التصرف في أملاك الدولة الخاصة .
- وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ م بإصدار قانون البناء .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ م بشأن شروط وإجراءات الترخيص بالبناء على الأراضي الزراعية في الحالات المستثناة من الحظر الوارد بقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ م وتعديلاته .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠٠٣ م بشأن إقامة مشروعات الإنتاج الداجني على الأراضي الصحراوية المستصلحة حديثا
- وعلى القرار الوزاري رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٩ م في شأن ضوابط البناء على الأراضي الزراعية خارج الاحوزة العمرانية المعتمدة للقرى والمدن .
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٣٦ لسنة ٢٠١١ م الصادر بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الموافقة بالبناء في الحالات المستثناة من الحظر الوارد بقانون الزراعة وتعديلاته وقانون البناء
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٠١٤ م بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري ١٤٣ لسنة ٢٠١٤ م
- وعلى القرار الوزاري رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦ م بشأن شروط وإجراءات الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الحالات المستثناة من الحظر الوارد بقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته على الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا والأراضي الجديدة المستصلحة وما في حكمها.
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٩١٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل بعض مواد القرار الوزاري رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦ م
- وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٣ لسنة ٢٠١٧ م بشأن مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة وتنمية الثروة السمكية
- وعلى مذكرة الإدارة المركزية لحماية الأراضي المؤرخة في ٢٠١٨/٤/٨
- وعلى ما عرضه السيد الأستاذ الدكتور / رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة .
- وعلى ما عرضه السيد الأستاذ الدكتور / نائب وزير الزراعة لشئون الخدمات والمتابعة

جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الوزير

13 _____ 22

مادة (١) يضاف الى المشروعات التى تقدم الانتاج الزراعى والحيوانى والمصرح بإقامتها على الاراضى الزراعية التى يجوز الترخيص بها وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ م والفقرة (أ) من المادة (٢) من قانون إصدار البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ م الأنشطة التالية :-

(أ) نشاط إقامة مشروع انتاج البيوجاز كمصدر للطاقة من المخلفات الزراعية والحيوانية وعلى ضوء الاشتراطات والمساحات الواردة من معهد بحوث الهندسة الزراعية التابع لمركز البحوث الزراعية محددًا به المساحة طبقًا للطاقة الانتاجية وموافقة جهاز شئون البيئة والصحة الوقائية بالمحافظة ولجنة أو إدارة الاستثمار والسيد المحافظ مع تعهد مقدم الطلب بإعادة الأرض لحالتها الزراعية في حالة توقف المشروع ولا يجوز تعديله لنشاط آخر على ان يحدد الترخيص كل ثلاث سنوات

(ب) مجففات الأذرة الشامية التي تقيمها الشركات بشرط عدم إقامة أكثر من مشروع واحد بدائرة المحافظة على أن لا تزيد المساحة من ١٢٦٠٠ م^٢ وأن يكون المشروع على طريق عام رئيسي على أن يحدد الترخيص كل ثلاث سنوات وفي حالة توقف المشروع لمدة عامين يتم إلغاء الترخيص وتعود الأرض لحالتها الزراعية ولا يجوز تغيير النشاط إلى نشاط آخر .

مادة (٢) :- تعتبر وحدات انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة من الطاقة الشمسية او الرياح اذا كانت بغرض خدمة المشروعات المرخص بها لخدمة الانتاج الزراعى والحيوانى من مكونات المشروع ذاته ولا يستوجب الموافقة عليها اعادة تقدير ثمن الارض ، ويعتبر الترخيص لا فيا اذا ثبت انه تصرف فى وحدات انتاج الطاقة او الطاقة المنتجة منها لغير الغرض المرخصة من اجله وهو خدمة ذات المشروع دون غيره .

مادة (٣) :- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره وعلى المختصين تنفيذه

٢٠١٨/٤/ ١٤: قس

وزير
الزراعة واستصلاح الأراضي

« الأستاذ الدكتور / عبد العظيم البنا »